حاشيتان في تصحيح نسبة كتاب «الرسالة في الصلاة» إلى الإمام المبجل أحمد بن حنبل رضي الله عنه

الأولى: من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ومنقولة من خطّه (بخط ابن عروة)

والثانية: من كلام ابن المبرد وبخطّه

الكاتب: عبد الله بن علي السليمان



(هذه الرسالة معروفة عن أحمد عند أصحابه حتى أخذوا منها مذهبه في مواضع، **وقالوا:** «قال في رواية مهنا كذا» **يعنون هذه الرسالة**، كما يذكر ذلك القاضي أبو يعلى وأبو محمد المقدسي وغيرهما.

ولفظ الحديث يتناول في اصطلاحه: كل ما روي بإسناد؛ سواء كان عن الصحابة أو التابعين، وسواء كان مسندًا أو مرسلًا أو كان من الإسرائيليات.

وإذا لم يكن في هذه الآثار ما يخالف الأصول، ولا يعلم أنه كذب، ومعناه يوافق الأصول= جازت روايته.

والحديث يذْكُره المفتي: تارةً بلفظه، وتارة بمعناه؛ ليُفْهِم المخاطبين.

***

نُقل من خطه؛ نقله أبو بكر محمد ابن المحب **من خط الشيخ تقي الدين**[1] **رحمه الله.**

قال الذهبي: هذه الرسالة في إسنادها إلى الإمام أحمد مجاهيل، وفي أحاديثها مناكير، وأخشى أن تكون موضوعة[2]) أ.هـ

---

[1] هو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

[2] في السير (١١/ ٢٨٧): (رسالة المسيء في الصلاة باطلةٌ)، وفي (١١/ ٣٣٠): (كتاب «الرسالة في الصلاة»، **قلت:** هو موضوع على الإمام).



(واعلم أن بعضهم أنكر هذه الرسالة أن تكون للإمام أحمد، **وقال**: إن رجال إسنادها مجاهيل وفيها أحاديث لا تعرف.

أقول: هذه الرسالة من له أدنى معرفة يعلم أنها في الأصل للإمام أحمد، ولكن فيها زيادات لغيره.

وليس في سندها أحد مجهول، إلا عند من لا معرفة له.

وليس فيها حديث لا يعرف، إلا عند من لا معرفة له بالأحاديث.

ولكن غالب ما فيها مقاطيع ونُتَف من أحاديث مذكورة لأحاديث مشهورة معروفة عند ذوي المعرفة، **ذكرها في مقام الاحتجاج لا في مقام الرواية.**

وأما المزادُ فيها فمعلَّمٌ(٣) عليه، وهو يُعلم ضرورةً؛ فإنّ فيها أحاديث مزادة معزوّة إلى من هو بعد الإمام أحمد من صحيح مسلم وسنن أبي داود، وذلك معلوم. والله الموفق) أ.هـ

(٣) كذا قرأتها، وهي قراءة محتملة.